الأمم المتحدة
A/HRC/WG.6/41/PHL/1

الجمعية العامة

Distr.: General
3 November 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الحادية والأربعون
7-18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

الفلبين

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- تؤكد حكومة الفلبين عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتداخلها، في ظل احترام الخصوصيات الوطنية والإقليمية الفريدة للفلبين، التي تقوم على خلفية تاريخية وثقافية ودينية متنوعة.

2- ويسترشد الحيّز المدني الممكَّن والمزدهر باستمرار في الفلبين بخطاب حقوق الإنسان. ويوجد في الدولة أكثر من 000 101 منظمة غير ربحية مسجّلة، منها أكثر من 000 60 منظمة غير حكومية تعمل في مجال الدعوة، ولا سيما حقوق الإنسان للجميع. ويعمل نحو 123 2 منبراً إعلامياً خاصاً بحرّية في البلد، من بينها 395 محطة إذاعية تعمل بالتضمين السعوي (AM)، و090 1 أخرى تعمل بالتضمين الترددي (FM)، و546 محطة تلفزيونية، وقرابة 92 صحيفة، وتحافظ كلها على حيوية الحيّز المدني المذكور.

3- وتقدّر الدولة المشاركات التعاونية داخل حيّزها المدني، مما يسمح للجهات صاحبة المصلحة بتبادل المعارف والخبرات في مجال حقوق الإنسان، وبالتالي زيادة الوعي بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد تجلّى ذلك بوجه خاص في التجمعات الوطنية، مثل:

(أ) *فعالية Mga Tingog sa Yutang Kabilin* (أصوات من أراضي الأجداد) عن إعمال حقوق الشعوب الأصلية في الفلبين والتصدي للتحديات التي تواجهها، في 5 آب/أغسطس 2020، والتي شارك فيها مئات من ممثلي مجتمعات الشعوب الأصلية، إلى جانب الحكومة والشركاء والمسؤولين في منظومة الأمم المتحدة، بمن فيهم مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالشعوب الأصلية، فرانسيسكو كالي تزاي؛

(ب) *فعالية Ugnayan Bayan* (المشاركة الوطنية) في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، لإطْلاع أكثر من 100 من المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني على أحدث المستجدات بشأن تنفيذ الدولة معاهدات حقوق الإنسان الثماني التي انضمت إليها وفقاً للخطة الفلبينية الثالثة لحقوق الإنسان، وشارك في هذه الفعالية فريق الأمم المتحدة القطري بقيادة مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم؛

(ج) الجمعية الوطنية الفلبينية الأولى للمدافعين عن حقوق الإنسان التي دعت في 14 كانون الأول/ديسمبر 2021 أكثر من 100 من المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني إلى الاجتماع لمناقشة الاتجاهات الحالية والناشئة فيما يتعلق بمناصرة حقوق الإنسان، وحضرت الاجتماع المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور.

4- وبالمثل، يسترشد الحيّز المدني في الفلبين باحترام الدولة المطلق لحق الإنسان في الاقتراع والحق في المشاركة في الحكم وفي الشؤون العامة على النحو المنصوص عليه في المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(أ) شهدت الانتخابات الوطنية في الفلبين التي أُجريت في أيار/مايو 2022 أعلى نسبة إقبال من الناخبين في تاريخ الفلبين – 83 في المائة أو 791 549 55 من أصل 512 745 65 ناخباً مسجّلاً، بمن فيهم المقيمون في الخارج؛

(ب) يكفل تعاون الدولة وشراكاتها الشاملة مع هيئات مراقبة الانتخابات، مثل المجلس الرعوي للتصويت المسؤول، وحركة المواطنين الوطنية المعنية بالانتخابات الحرة، حماية الحق في الاقتراع وممارسته بشفافية؛

(ج) مارَس 10 مرشحين للرئاسة، و10 مرشحين لمنصب نائب الرئيس، و64 مرشحاً لعضوية مجلس الشيوخ، و178 مجموعة من مجموعات القوائم الحزبية حقهم الإنساني في المشاركة في الحكم والشؤون العامة؛ إلى جانب عشرات الآلاف الذين تنافسوا بحرّية على نحو 180 18 منصباً تُشغَل بالانتخاب خلال الانتخابات الوطنية؛

(د) حصل الرئيس الفلبيني السابع عشر، فرديناند ماركوس الابن، ونائبة الرئيس، سارا دوتيرتي، على أكبر عدد من الأصوات في تاريخ الفلبين، إذ حصلا على 31 و32 مليون صوت، على التوالي، في إطار برنامج حملة الوحدة الوطنية وإحياء مجتمع ما بعد الجائحة برسالة طموحة مفادها *"Sama sama tayong babangon muli"* (معاً، سننهض مرة أخرى).

5- وأخيراً، تعترف الدولة بتقدير الشعب الفلبيني الكبير للأداء العام للإدارة السابقة للرئيس رودريغو روا دوتيرتي الذي لا يزال معدل تأييده البالغ أكثر من 81 في المائة وفقاً لاستطلاعات الرأي التي أجرتها منظمة سوشال ويزر ستيشن (Social Weather Stations) المستقلة مَعلماً للحكم الرشيد الذي يستجيب لمطالبة الشعب بالاعتراف بما له من حقوق الإنسان وتعزيزها وإعمالها.

6- وتعرض حكومة الفلبين في هذا التقرير التقدم المحرز في التزاماتها في مجال حقوق الإنسان التي تناولتها الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في الدورة السابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 8 أيار/مايو 2017، وترحب بالتدقيق المتجدد في سجلاتها في إطار عملية حوار مفتوحة وبنّاءة في هذه الجولة الرابعة.

ثانياً- المنهجية

7- أعدت هذا التقرير أمانة اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، بتوجيه من الوزير التنفيذي للفلبين بصفته رئيساً للجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، عملاً بالأمر الإداري رقم 163 (s. 2006)، وبمساعدة وزارة الخارجية وجميع الوكالات الرائدة المكلَّفة برصد تنفيذ الدولة معاهدات حقوق الإنسان الأساسية التي انضمت إليها.

8- وجُمعت بيانات محدَّثة من الهيئات الحكومية المعنية بالتعاون مع منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان – اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الفلبين – في إطار صياغة هذا التقرير وفحصه.

9- ويعرض التقرير التوصيات المقبولة المنفَّذة بالكامل المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل للدولة في عام 2017. غير أنه يتضمن أيضاً الإجراءات الإيجابية المتخذة، أي التنفيذ الكامل، بشأن التوصيات التي أُحيط علماً بها أو رُفضت. ويشار إلى أرقام البنود المتعلقة بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل باعتبارها مراجع في الفئات. ويُقدَّم هذا التقرير باتباع معاهدات حقوق الإنسان الأساسية الثماني التي صدّقت عليها الفلبين.

10- ويتضمن التقرير أيضاً، حسب الضرورة، البرامج والمشاريع ذات الصلة التي تؤثر على التنفيذ الجاري للبرنامج المشترك بين الفلبين والأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان (برنامج الأمم المتحدة المشترك).

ثالثاً- حالة التوصيات المقبولة المنفَّذة بالكامل

ألف- نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع آليات حقوق الإنسان (133-20)

11- نفّذت الفلبين، انطلاقاً من التزامها بالامتثال لالتزاماتها الدولية والتعاون مع آليات حقوق الإنسان، تنفيذاً كاملاً جميع التوصيات المقبولة البالغ عددها 103 توصيات، فضلاً عن 33 توصية كانت قد أحاطت علماً بها أو رفضتها.

باء- الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة (133-19)

12- تُعد اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، التي تديرها أمانتها، الآلية التي تكفل إعداد الدولة تقارير دورية عن الامتثال، عن طريق التنسيق فيما بين الوكالات من أجل تبادل المعلومات. وقد سعت الدولة إلى زيادة تعزيز هذه الآلية من خلال دمج الممارسات الجيدة في إطار الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة التي بدأتها الأمم المتحدة وأصبحت جزءاً من برنامج الأمم المتحدة المشترك، وبالشراكة مع المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

13- وتُعد الفلبين، إلى جانب ماليزيا، بلداً رائداً لهذه الآلية، وتُعتبر مورداً للأمم المتحدة في مناصرة إنشاء آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة في بلدان أخرى. وعُقدت جلسات بناء القدرات للوكالات الحكومية المشارِكة في عمل الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة من خلال قاعدة بيانات تتبُّع التوصيات على الصعيد الوطني في آذار/مارس، ونيسان/أبريل، وتموز/يوليه، وآب/أغسطس، وتشرين الثاني/نوفمبر 2021. ومن المقرر عقد جلسات في مجال بناء القدرات من أجل ملء قاعدة بيانات تتبُّع التوصيات على الصعيد الوطني في غضون عام 2022.

جيم- الإطار الوطني لحقوق الإنسان (133-21 و34 و35 و36 و37 و38 و39 و40 و41 و42)

14- تنفذ الدولة حالياً الخطة الفلبينية الثالثة لحقوق الإنسان بما يتماشى مع اتفاقية وبرنامج عمل فيينا لعام 1993. وخضعت تلك الخطة المعنونة "خطة لحماية الأرواح البشرية وتعزيز الكرامة الإنسانية والنهوض بتقدم الناس"، لاستعراض منتصف المدة في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2020 الذي شاركت فيه الجهات الحكومية المعنية، ومن بينها 71 منظمة من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، و41 بعثة أجنبية، وخمس (5) مكاتب لفريق الأمم المتحدة القطري. ومن المقرر إجراء تقييم نهاية المدة لتلك الخطة في الربع الأول من عام 2023. وستبدأ بعد ذلك الأعمال التحضيرية للخطة الفلبينية الرابعة لحقوق الإنسان.

دال- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (133-44 و47 و48 و55 و56 و58 و59 و60 و75) (133-45 و46 و50 و52 و53 و54 و99) (133-132 و134 و231) (133-201)

الالتزام بالمعايير الدولية والتعاون في حملة مكافحة المخدرات غير المشروعة

15- تلتزم حملة الفلبين ضد المخدرات غير المشروعة بالمعايير الدولية والتعاون. وقد شدد الرئيس ماركوس على ضرورة إعادة تأهيل الضحايا وأسرهم ووقايتهم وتثقيفهم وتقديم المساعدة إليهم. وعلى

المستوى الإقليمي، تتفق الحملة مع خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن حماية المجتمعات المحلية من المخدرات غير المشروعة للفترة من 2016 إلى 2025.

16- ووقّعت الفلبين على معاهدات الأمم المتحدة الثلاث التي تشكل الإطار القانوني الدولي للاتجار بالمخدرات، أي الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام 1971، واتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988.

17- وعلى هذا النحو، تقدم الفلبين تقارير دورية إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن استيراد وتصدير وإنتاج وصنع وبيع وتخزين وضبط أي مخدرات خطرة و/أو سلائف ومواد كيميائية أساسية خاضعة للمراقبة تكون مخصصة للاستخدام الطبي والعلمي لمنع تحويلها من السوق المشروعة إلى السوق غير المشروعة.

18- وتتّبِع الفلبين حالياً نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في مكافحة المخدرات في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك وبالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

19- وتقيم الدولة، من خلال الوكالة الفلبينية لإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات، علاقات قوية مع الكيانات المعنية بالمراقبة الدولية للمخدرات وإدارتها لتسيير دوريات عبر الحدود. وأدى ذلك إلى ضبط طِنَّين من الميثامفيتامين في عام 2021، وسهَّل ست عمليات اعتراض إيجابية للمخدرات، إذ نجحت جمارك شنجن الصينية في ضبط أربع شحنات. وبالإضافة إلى ذلك، أدى التعاون بين الوكالة الفلبينية لإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات والشرطة الملكية الماليزية في تشرين الأول/أكتوبر 2021 في جوهور، ماليزيا إلى ضبط 398,28 كيلوغراماً من الميثامفيتامين.

احترام حق الأشخاص في الحياة والحرّية والأمان على شخصهم في حملة مكافحة المخدرات غير المشروعة

20- إن حماية الحياة واحترام حقوق الإنسان والحفاظ على استقرار الأسرة وسلامتها أمور تشكل الدافع المحرِّك لحملة الفلبين للتصدي لانتشار المخدرات غير المشروعة.

21- وتنفذ اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بمكافحة المخدرات غير المشروعة التابعة للدولة برنامج تطهير البلدات (بلدات البارانغاي أو القرى) من المخدرات، وهو استراتيجية كُلّية تشمل البلد بكامله والمجتمع بأسره للتصدي لانتشار المخدرات غير المشروعة. ويكمل برنامج تطهير البلدات من المخدرات الاستراتيجيات الوطنية لخفض العرض والطلب على المخدرات من خلال تمكين المجتمعات المحلية ووحدات الحكم المحلي كشركاء. وحتى 31 آب/أغسطس 2022، بلغ العدد الإجمالي للبلدات التي أُعلن أنها طُهّرت من المخدرات وتلك الخالية من المخدرات 917 25 و851 5 على التوالي.

22- ويوفر برنامج تطهير البلدات من المخدرات برامج التدخل المناسبة للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات وفقاً لخطر إدمانهم على المخدرات. وفي الوقت نفسه، يساعد برنامج *Yakap Bayan* (احتضان الأمة)، الذي وضعته وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في رحلة تعافيهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. ويغطي البرنامج خدمات الرعاية اللاحقة، مثل جلسات إسداء المشورة، والعلاج الصحي واللياقة البدنية، والتدخلات الروحية، والتدريب على اكتساب المهارات، وبناء القدرات. ولضمان نجاح إعادة الإدماج، تشارك الأسر والمجتمعات المحلية في توفير تلك الخدمات.

23- وتتعاون الوكالة الفلبينية لإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات أيضاً مع وحدات الحكم المحلي لتنفيذ برنامج الإصلاح *Balay Silangan* (دار الميلاد)، وهو برنامج يرمي إلى إعادة تأهيل مرتكبي جرائم

المخدرات وتيسير إعادة إدماجهم. وحتى 31 تموز/يوليه 2022، اضطلع 368 مركزاً من مراكز الإصلاح التابعة لبرنامج *Balay Silangan* بإصلاح 920 4 خريجاً وإعداد 565 1 موظفاً.

24- وبين عامي 2016 و2022، أسفرت حملة الفلبين لمكافحة المخدرات غير المشروعة، كما رصدتها آلية الرصد الداخلية، #RealNumbersPH، عن إنقاذ 627 4 طفلاً وتفكيك 382 1 مختبراً ووكراً للمخدرات غير المشروعة.

احترام حق الأشخاص في الحياة والحرّية والأمان على شخصهم في حملة مكافحة الإرهاب

25- سنَّت الدولة قانوناً معززاً لمكافحة الإرهاب في عام 2020، صيغ بالتشاور والشراكة مع منظمات المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للدولة. ومن بين 173 برلمانياً من أصل 204 برلمانيين أيدوا القانون ووافقوا عليه، مثَّل 25 منهم قطاعات أكثر عرضة لتهديدات الإرهاب، فضلاً عن منظمات يشترط عليها القانون ألا يقل عدد أعضائها في سن التصويت عن مائة ألف عضو.

26- وصيغ قانون مكافحة الإرهاب لضمان تقيّده بحقوق الإنسان واحترامه لها على النحو الوارد في دستور الفلبين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وعدم إساءة استخدامه أو تفسيره تفسيراً خاطئاً.

(أ) وفقاً للمادة 4 من القانون، يُستثنى من تعريف الإرهاب الأعمال المشروعة، مثل الدعوة والاحتجاج والمعارضة والتوقف عن العمل والإضرابات أو الأعمال الجماعية، وغيرها من الممارسات المماثلة للحقوق المدنية والسياسية؛

(ب) تضفي المادة 29 من القانون الطابع المؤسسي على دور اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تطبيق قانون مكافحة الإرهاب؛

(ج) تؤكد 17 مادة من مواد القانون البالغ عددها 58 مادة على اعتبار السلطة القضائية آلية مستقلة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

احترام حق الجنين في الحياة

27- تواصل الدولة، بصفتها الجهة المسؤولة عن حماية حق الإنسان في الحياة، حظر الإنهاء غير المبرر للحياة في رحم الأم من خلال القوانين ذات الصلة، مثل المواد من 255 إلى 259 من قانون العقوبات المنقَّح في الفلبين، إلا في الحالات التي تكون فيها حياة الأم في خطر والتي تتطلب تنفيذ إجراءات الطوارئ.

إقامة العدل، بما في ذلك التصدي للإفلات من العقاب، وسيادة القانون

28- تسترشد الدولة باستمرار بقانون المحاكمة السريعة لعام 1998 الذي يستلزم معالجة جميع القضايا الجنائية المعروضة على المحاكم الفلبينية معالجة سريعة. وتنص المادة 12 من القانون، في جملة أمور، على أنه في حالة سجن المتهم، يتعيّن على مكتب المدعي العام استحضار السجين على الفور لمحاكمته أو إصدار أمر بتوجيه إخطار إلى الشخص المحتجز لديه السجين، يكلِّف هذا الشخص بإبلاغ السجين بحقه في طلب المحاكمة. وفي الوقت نفسه، تنص المادة 13 على سبيل انتصاف للمتهم الذي لم يُقدَّم إلى المحاكمة في غضون المهلة المحددة.

29- وأصدرت المحكمة العليا الفلبينية في عام 2017 المبادئ التوجيهية المنقَّحة للمحاكمة المستمرة في القضايا الجنائية للتصدي للاحتجاز الاحتياطي المطوّل من خلال حماية وتعزيز الحق الدستوري

للأشخاص المسلوبة حريتهم في الإسراع بالبت في القضايا. وتحكم المبادئ التوجيهية التعجيل بالمحاكمات والقرارات من خلال فرض جداول زمنية صارمة على الإجراءات القضائية وإدخال الابتكارات وأفضل الممارسات.

30- وتتخذ الدولة تدابير لتخفيف الاكتظاظ في نظام السجون. فقد أُفرج عن ثلاثمائة وواحد وسبعين (371) شخصاً في أيلول/سبتمبر 2022، كان العديد منهم قد قضوا بالفعل مدة عقوبتهم. ويُخطَّط حالياً لعمليات إفراج منتظمة تستهدف 000 5 شخص بحلول حزيران/يونيه 2023.

31- وسنَّت الدولة القانون الجمهوري 576 11 في عام 2021 الذي يوسّع نطاق الاختصاص القضائي الذي يمكن أن تعترف به المحاكم الابتدائية الإقليمية في جميع الدعاوى المدنية لمعالجة التأخير في البت في القضايا بسبب زيادة عبء القضايا المعروضة على كل قاض.

32- ولزيادة تخفيف الأعباء عن المحاكم التي تنظر في القضايا، أنشأ مجلس تنسيق قطاع العدل في الفلبين مناطق قضائية تعمل كآليات محلية لتعزيز التنسيق بين وكالات قطاع العدل. وحتى حزيران/يونيه 2022 بلغ عدد المناطق القضائية التي تزاول العمل تسع (9) مناطق.

إتاحة إمكانية لجوء الفئات الضعيفة إلى القضاء

33- تواصل الدولة بذل الجهود الرامية إلى تحسين إمكانية لجوء الفئات الضعيفة إلى القضاء، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أتاح سن قانون لغة الإشارة الفلبينية لعام 2018 خدمات الترجمة الشفوية القانونية للصُم في جميع جلسات الاستماع العلنية والإجراءات والمعاملات في المحاكم والوكالات شبه القضائية والهيئات القضائية الأخرى.

34- وأعدَّ مركز حماية المرأة والطفل التابع للشرطة الوطنية الفلبينية وحدة تدريبية في عام 2019 للمسؤولين والموظفين حول إمكانية لجوء النساء والفتيات ذوات الإعاقة إلى القضاء لضمان تعزيز حقوقهن وحمايتها.

35- وأخيراً، تعزز المحكمة العليا الفلبينية نظاماً قضائياً ملائماً للطفل ومراعياً للاعتبارات الجنسانية من خلال الأمر بمذكرة الصادر عام 2021، الذي يعتمد المبادئ التوجيهية للجنة الخدمة المدنية بشأن أمور، من بينها استخدام لغة مراعية للإنصاف بين الجنسين في الإصدارات والقرارات والأوامر والرسائل في السلك القضائي.

الحق في الخصوصية والحياة الأُسرية

36- تحافظ الدولة على الوضع الراهن المتمثل في تعزيز الأسرة بوصفها الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع القائم على الزواج بين رجل وامرأة، وهو ما يؤكده قانون الأسرة في الفلبين.

هاء- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (133-51 و65 و66 و67) (133-69 و70 و71 و72 و73) (133-203) (133-68 و204 و205 و206 و207 و208 و210 و211 و212) (133-219 و220 و221 و222 و223 و224 و225) (133-213 و214 و215 و216 و217 و218)

الحق في التنمية

37- تواصل الدولة خطة التنمية الفلبينية 2017-2022 صوب تحقيق التنمية الشاملة للجميع، والارتقاء بمستوى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، لا سيما حقوق الفئات الأشد ضعفاً في المجتمع.

38- وعلى مر السنين، سنَّت الدولة قوانين ذات صلة بالنهوض بالتنمية بين الناس والمجتمعات المحلية، على النحو التالي:

(أ) قانون إتاحة التعليم العالي الجيد للجميع لعام 2017؛

(ب) قانون الإصلاح الضريبي من أجل التعجيل والشمول لعام 2017؛

(ج) برنامج "اِبْنِ ثم اِبْنِ ثم اِبْنِ" (Build, Build, Build!) لعام 2017؛

(د) سياسة النقل الوطنية لعام 2017؛

(هـ) قانون الإنترنت المجاني في الأماكن العامة لعام 2017؛

(و) الخطة الوطنية للنطاق العريض لعام 2017؛

(ز) قانون نظام تحديد الهوية الفلبيني لعام 2018؛

(ح) قانون سهولة ممارسة الأعمال التجارية وتقديم الخدمات الحكومية بكفاءة لعام 2018؛

(ط) قانون إطار المؤهلات الفلبيني لعام 2018؛

(ي) قانون الضمان الاجتماعي لعام 2018؛

(ك) قانون ساغيب ساكا لعام 2019؛

(ل) قانون إصلاح براءات الاختراع الزراعية المجانية لعام 2019؛

(م) قانون الرعاية الصحية الشاملة لعام 2019؛

(ن) قانون وزارة المستوطنات البشرية والتنمية الحضرية لعام 2019؛

(س) قانون المركز الجامع الافتراضي للطاقة لعام 2019؛

(ع) قانون *مورانغ كورينتي* (الكهرباء الميسورة التكلفة) لعام 2019؛

(ف) قانون نظام الرصد المجتمعي لعام 2019؛

(ص) قانون كفاءة الطاقة والحفاظ عليها لعام 2019؛

(ق) السياسة الوطنية للمنافسة لعام 2021؛

(ر) قانون الخدمة العامة لعام 2022؛

(ش) قانون الاستثمارات الأجنبية المعدَّل لعام 2022.

39- وتستثمر الدولة في تنمية رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب الجيدين في المجالين التقني والمهني. وتضمن هيئة التعليم التقني وتنمية المهارات أن برامج التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني المقدمة في مؤسسات التدريب العامة والخاصة في جميع أنحاء البلد، تُراعي التغيرات والاحتياجات الاقتصادية والمتعلقة بسوق العمل، وتتماشى استراتيجياً مع خطة التنمية الفلبينية والخطة الوطنية للتعليم التقني وتنمية المهارات.

(أ) سُجِّل نحو 856 993 9 من الملتحقين ببرنامج التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في الفترة من عام 2017 إلى تموز/يوليه 2022، بمعدل إكمال بلغ 94,8 في المائة؛

(ب) تُجري أيضاً هيئة التعليم التقني وتنمية المهارات عملية توحيد واختبار للمهارات ومنح شهادات بشأنها لضمان جاهزية المتعلمين للعمل. وفي الفترة من عام 2017 إلى تموز/يوليه 2022، حصل 6 ملايين من أصل 6,5 ملايين عامل على شهادات معتمدة تُثبت امتلاكهم الكفاءات المطلوبة في مكان العمل.

حماية البيئة والتصدي لتغير المناخ

40- تلتزم الفلبين باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وقدمت مساهمتها المحددة وطنياً في عام 2021.

41- وتولي المساهمة المحددة وطنياً للبلد أهمية لضمان سلامة النظم الإيكولوجية مع تعزيز التزامات البلد بشأن حقوق الإنسان وحقوق شعوبه الأصلية. وتدعم المساهمة المحددة وطنياً الأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية للبلد المتمثلة في التنمية الصناعية المستدامة، والقضاء على الفقر، والنمو الشامل، وأمن الطاقة، والعدالة الاجتماعية والمناخية، وتحويل قطاعاتها الاجتماعية الاقتصادية نحو اقتصاد خفيض الكربون قادر على الصمود في مواجهة تغير المناخ والكوارث.

42- ولمّا كانت المساهمة المحددة وطنياً للفلبين قد أُعدّت من خلال نهج يشمل الحكومة والمجتمع بأسرهما، فإنها تولي أهمية للمشاركة الهادفة للنساء، والأطفال، والشباب، والأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتنوعة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، والمُسنين، والمجتمعات المحلية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدينية، والقطاع الخاص، وتعترف بالقيمة التي لا غنى عنها لإدماج وحدات الحكم المحلي ومشاركتها التعاونية في القيام بالعمل المناخي. وتُعطي إشارة في السوق لدعم الاستثمارات الخضراء المباشرة المحلية والأجنبية. وتعترف المساهمة المحددة وطنياً بالقطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للنمو والتحول الاقتصاديين في البلد، وتعزز مشاركته الكاملة في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

43- وتشكّل أدوات أطر السياسات المحلية والترتيبات المؤسسية التالية بشأن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره أساس المساهمات المحددة وطنياً:

(أ) الاستراتيجية الإطارية الوطنية بشأن تغير المناخ 2010-2022؛

(ب) خطة العمل الوطنية لتغير المناخ 2011-2028؛

(ج) خطة التنمية الفلبينية 2017-2022؛

(د) خطة الطاقة الفلبينية 2018-2040؛

(هـ) الإطار الوطني لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ لعام 2019؛

(و) إطار سياسة التمويل المستدام لعام 2020.

44- ولمّا كانت خطة العمل الوطنية لتغير المناخ 2011-2028 الأداة الرئيسية للبلد بشأن العمل المناخي، فقد حددت المجالات المواضيعية السبعة للإجراءات الحكومية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، وهي: الأمن الغذائي، والاكتفاء المائي، والاستقرار الإيكولوجي والبيئي، والأمن البشري، والصناعات والخدمات الذكية مناخياً، والطاقة المستدامة، وتنمية المعرفة والقدرات، وهي الإجراءات التي يُرجى تنفيذها بالاتساق مع أهداف التنمية المستدامة وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث.

45- وفي عام 2019، أبرمت لجنة تغير المناخ 13 اتفاقية مع وحدات الحكم المحلي، والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص، وقطاع الأعمال، وشركاء التنمية لتوسيع نطاق تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ.

46- وفي إطار استعراض لجنة تغير المناخ تنفيذ عنصر البيئة وتغير المناخ في إعلان ومنهاج عمل بيجين، شددت اللجنة، بالتعاون مع اللجنة الفلبينية المعنية بالمرأة والجهات صاحبة المصلحة الأخرى، على المشاركة الهادفة التي لا غنى عنها للنساء والرجال على قدم المساواة في اتخاذ إجراءات شاملة فيما يتعلق بالمناخ.

47- وأجرت لجنة تغير المناخ مراجعات لضمان الجودة بشأن البرامج المرصود لها ميزانية في 20 وكالة حكومية وطنية. ففي عام 2019، رُصد 205,1 مليارات بيزو فلبيني (3,5 مليارات دولار أمريكي) للتكيف مع تغير المناخ، و5,5 مليارات بيزو فلبيني (94,8 مليون دولار أمريكي) للتخفيف من آثار تغير المناخ. وفي العام نفسه، رصدت لجنة تغير المناخ تنفيذ 32 حكماً خاصاً متعلقاً بتغير المناخ تنفذها 25 وكالة حكومية وطنية.

48- وقامت وزارة البيئة والموارد الطبيعية بحشد وتكثيف التعاون والدعم الدوليين في تنفيذ اتفاق باريس من خلال ما يلي:

(أ) التنفيذ الفعال للمساهمات المحددة وطنياً، وبناء القدرات، والبحث والتطوير في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛

(ب) تبادل المعارف والمهارات بشأن أدوات ومنهجيات القياس والإبلاغ والتحقق/إطار الشفافية المعزز؛

(ج) ضمان سهولة حصول البلدان النامية على التمويل المناخي من خلال الحوارات ووضع الأطر والبروتوكولات ووثائق التوجيه وما إلى ذلك؛

(د) وضع الخطة الوطنية للعمل من أجل التمكين المناخي؛

(هـ) التعاون مع الجهات الوطنية والدولية صاحبة المصلحة بشأن تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالعمل من أجل التمكين المناخي؛

(و) المشاركة في آليات سوق الكربون/النُهج التعاونية ذات الصلة وفقاً للمادة 6 من اتفاق باريس.

49- وسعياً إلى إعادة النظر في ممارسات التعدين الحالية وتشجيع التعدين المسؤول بالنظر إلى تعزيز الأحكام المتعلقة بالبيئة وممارسات التنمية المستدامة، أطلقت الفلبين حملة #MineResponsibility من خلال مكتب المناجم وعلوم الأرض التابع لوزارة البيئة والموارد الطبيعية. وإلى جانب زيادة الوعي، تسلط الحملة الضوء أيضاً على الجهود المبذولة لضمان عدم السماح إلا لشركات التعدين المسؤولة بالعمل. وفي سياق متصل، أصدرت وزارة البيئة والموارد الطبيعية أمراً إدارياً لعام 2018 يضع مبادئ توجيهية للتدابير البيئية الإضافية لتشغيل مناجم الخامات المعدنية السطحية.

50- وفي عام 2018، كلَّف مجلس تنسيق صناعة التعدين بإجراء استعراض لجميع عمليات استخراج المعادن الواسعة النطاق في الفلبين للاسترشاد بها في وضع السياسات والتدابير الحكومية الرامية إلى تحسين تنظيم قطاع التعدين وضمان مساهمته في التنمية المستدامة للبلد. واكتملت مرحلتا استعراض تغطيان 45 عملية واسعة النطاق لاستخراج المعادن على الصعيد الوطني بحلول عام 2020، مما أسفر عن تنفيذ 11 سياسة جديدة موجهة نحو تعزيز أداء صناعة التعدين.

51- وفي إطار الإصلاحات الحكومية، قضى قانون "الإصلاح الضريبي من أجل التعجيل والشمول" الجديد بزيادة الضريبة غير المباشرة المفروضة على المعادن من 2 في المائة إلى 4 في المائة. وفي الوقت نفسه، زادت تكاليف تشغيل شركات التعدين وفقاً لبرنامج التنمية الاجتماعية التابع لوزارة البيئة والموارد الطبيعية من 1 في المائة إلى 1,5 في المائة لصالح المجتمعات المضيفة والمجاورة.

52- وتتضمن السياسة التنظيمية البيئية للفلبين تنفيذ برامج تابعة لوزارة البيئة والموارد الطبيعية تشمل تحسين نوعية الهواء والمياه وإدارة النفايات، وتعزيز إنفاذ معايير النوعية ورصدها، وتعزيز التثقيف البيئي، والنهوض بالاقتصاد الدائري، وتنفيذ برنامج العمل الوطني بشأن القمامة البحرية.

53- وعلى غرار ذلك، نفذت الفلبين سياسات وخططاً تدعم الاستراتيجيات الواردة في خطة التنمية الفلبينية والتزامات البلد كطرف في مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية

54- نفذت الدولة السياسات والاستراتيجيات القائمة على البيانات الواردة في خطة التنمية الفلبينية 2017-2022 في إطار التصدي للبطالة وتحسين القدرة التنافسية في الموارد البشرية.

55- وتُجري الهيئة الفلبينية للإحصاءات المسح الوطني الفصلي للقوى العاملة على مستوى البلد شهرياً منذ شباط/فبراير 2021 بسبب الجائحة. ويُعد هذا المسح المصدر الرئيسي للبيانات المتعلقة بإحصاءات العمل والعمالة في البلد.

56- واعتمدت الفلبين أيضاً الاستراتيجية الوطنية لتعافي العمالة 2021-2022 كخطة رئيسية لتعافي سوق العمل في البلد من آثار كوفيد-19 واعتماد تكنولوجيات جديدة.

57- وقدم التقرير الصادر عن وزارة العمل والعمالة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بشأن معلومات سوق العمل والوظائف في ظل كوفيد-19 تقييماً لتأثير الجائحة على مشهد سوق العمل، وزوَّد أصحاب المصلحة بمعلومات فيما يتعلق بصنع القرار ورسم السياسات، فضلاً عن وضع البرامج.

58- ونفذت وزارة العمل والعمالة أيضاً برنامج تدابير التكيف مع كوفيد-19، إذ قدمت دعماً مالياً يُعطَى مرة واحدة للعاملين في القطاع الرسمي المتضررين من الجائحة.

59- وتقدم هيئة التعليم التقني وتنمية المهارات برامج منح دراسية مختلفة للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، وتنفذ استراتيجية ذات شقين تتمثل في زيادة القابلية للتوظيف والإنتاجية من أجل تحقيق التنافسية العالمية، وإعداد القوى العاملة وتقديم التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر. والمستفيدون من تلك البرامج هم العاطلون عن العمل والعاملون الذين يعانون نقص العمالة على حد سواء، ولا سيما أفراد الفئات المهمشة أو الضعيفة. وتستهدف البرامج أيضاً العمال والملتحقين حديثاً بالقوى العاملة على حد سواء الذين يسعون إلى إعادة صقل مهاراتهم وتعزيزها.

60- ويسهم قانون مساعدة الباحثين عن عمل لأول مرة لعام 2019 في التيسير على هذه الفئة من خلال إعفائهم من مدفوعات مستندات التوظيف المطلوبة. وحتى حزيران/يونيه 2022، صدر 723 365 مستنداً من مستندات ما قبل التوظيف مجاناً للباحثين عن عمل لأول مرة.

61- ويوفر البرنامج المتكامل لسُبل العيش والتوظيف في حالات الطوارئ التابع لوزارة العمل والعمالة فرص عمل للعمال الضعفاء من خلال التوظيف الانتقالي في حالات الطوارئ وتنمية ريادة الأعمال. وفيما يلي برنامجان تابعان للبرنامج المتكامل لسُبل العيش والتوظيف في حالات الطوارئ:

(أ) يقدم البرنامج المتكامل لسُبل العيش مساعدة في شكل منح لبناء القدرات في مجال سُبل العيش ومشاريع ريادة الأعمال، وتشمل أيضاً التدريب الأساسي على ريادة الأعمال؛ ورأس المال المتداول، مثل المواد الخام والأدوات؛ والتأمين البالغ الصغر؛ والخدمات الاستشارية للأعمال. وقُدمت مساعدات بلغت 5,7 مليارات بيزو فلبيني لقرابة 817 535 مستفيداً، من بينهم 622 219 امرأة في الفترة من عام 2016 إلى الربع الثاني من عام 2022؛

(ب) وتغطي حزمة المساعدة المجتمعية *Tulong Panghanapbuhay sa Ating* (المساعدة في سُبل العيش للعمال المحرومين والنازحين) مدفوعات الرواتب على أساس أعلى حد أدنى للأجور سائد في المنطقة، وتوفر معدات الحماية الشخصية، والتأمين البالغ الصغر بموجب نظام تأمين الخدمة الحكومية. وفي الفترة من عام 2016 إلى الربع الثاني من عام 2022، قُدمت مساعدات مؤقتة في شكل عمل مدفوع الأجر بمبلغ 39,2 مليار بيزو فلبيني إلى ما مجموعه 261 255 8 عاملاً، وشاركوا في مشاريع مجتمعية مختلفة تراوحت مدتها من 10 أيام إلى 90 يوماً اعتماداً على طبيعة العمل.

62- ويعزز قانون *Tulong Trabaho* (مساعدة العمل) لعام 2018 القدرة التنافسية من خلال منح مساعدات مالية إضافية للمستفيدين المؤهلين المسجلين في برامج تدريبية مختارة، وتخفيف العبء المالي للتعليم العالي، وبرامج إعادة صقل المهارات وإعادة التجهيز.

الحق في مستوى معيشي لائق

63- تتبنى الدولة نهج تدخل قائماً على المناطق والقطاعات للتخفيف من حدة الفقر من خلال ضمان الاستثمار في برامج مكافحة الفقر وإمكانية الاستفادة الكاملة من الخدمات الحكومية، وتعزيز التدخلات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، والارتقاء بقدرات شركاء التنمية وكفاءاتهم. وفي هذا السياق، يشدد الميثاق الأعظم للفقراء لعام 2019 على دور الدولة في رفع مستوى معيشة الفقراء ونوعية حياتهم.

64- وبفضل تنفيذ برامج رائدة للتخفيف من حدة الفقر والحماية الاجتماعية فقد زاد الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية في السنوات الأخيرة، وهو في طريقه إلى تحقيق الهدف المحدد في الخطة الفلبينية الثالثة لحقوق الإنسان المتمثل في 9,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2022.

الجدول 1

الإنفاق على الخدمات الاجتماعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (2017-2021)

الهدف المحدد في الخطة الفلبينية لحقوق الإنسان بحلول عام 2022	*خط الأساس*	*الإنجاز*
رفع نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (بما في ذلك ميزانية الصحة،		(2018) 6,8
والإسكان، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، والتوظيف، والهياكل الأساسية		(2019) 6,9
الاجتماعية) إلى 9,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي		(2020) 9,8
	(2016) 6,4	(2021) 9,4

65- ويُعد قانون برنامج *Pantawid Pamilyang Pilipino* (المساعدة المؤقتة للأسر الفلبينية المحتاجة) (4Ps) لعام 2018 برنامج الحماية الاجتماعية الرائد للدولة الذي يركز على الحد من الفقر والاستثمار في رأس المال البشري للخروج من دائرة الفقر المتواصلة بين الأجيال. ويوفر البرنامج تحويلات نقدية مشروطة للأسر الأكثر احتياجاً، وخاصة تلك التي لديها أطفال تتراوح أعمارهم من أقل من عام إلى 14 عاماً، لمدة أقصاها سبع سنوات لمعالجة نقص الرعاية الصحية، والتغذية، والتعليم.

66- وقد زادت المخصصات السنوية لبرنامج المساعدة المؤقتة للأسر الفلبينية المحتاجة تدريجياً منذ عام 2017، على النحو التالي:

الجدول 2

مخصصات الميزانية السنوية لبرنامج المساعدة المؤقتة للأسر الفلبينية المحتاجة (2017-2022)

السنة	*مجموع العائلات المستفيدة من البرنامج*	*الميزانية السنوية*
2017	4 394 813	78 186 551 000,00 بيزو فلبيني
2018	4 178 828	89 408 303 000,00 بيزو فلبيني
2019	4 026 964	89 752 324 000,00 بيزو فلبيني
2020	4 324 680	108 765 970 000,00 بيزو فلبيني
2021	4 091 590	106 800 569 000,00 بيزو فلبيني
2022	4 235 700	107 669 942 000,00 بيزو فلبيني

67- ويعمل برنامج *Kapit-Bisig Laban sa Kahirapan* (التكاتف ضد الفقر) - برنامج التقديم الشامل والمتكامل للخدمات الاجتماعية - على تمكين المجتمعات المحلية من خلال تحسين الحصول على الخدمات الأساسية والمشاركة الأكثر شمولاً في الحكم المحلي والمشاريع المجتمعية.

68- ولمعالجة سوء التغذية لدى الأطفال، تنفذ الدولة، من خلال وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، برنامجاً للتغذية التكميلية في مراكز تنمية الطفل، وملاعب الأحياء الخاضعة للإشراف، ومجموعات الآباء في خدمات الرعاية النهارية، يرصد تحسن الاستهلاك الغذائي لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين و5 سنوات. وتُقدَم الوجبات التكميلية مرتين في اليوم على مدار خمسة إلى سبعة أيام في الأسبوع لمدة 120 يوماً.

69- واستناداً إلى قانون *Masustansyang Pagkain para sa Batang Pilipino* (الغذاء المغذي للطفل الفلبيني) لعام 2018، الذي أضفى الطابع المؤسسي على برنامج وطني لتغذية الأطفال الذين يعانون نقص التغذية في مراكز الرعاية النهارية العامة، تنفذ الدولة، من خلال وزارة التعليم، برنامج تغذية مدرسياً يزوّد المستفيدين من المتعلمين بمنتجات غذائية مغذية لمدة 60 يوماً من أيام التغذية على الأقل والحليب المعقم لمدة 50 يوماً من أيام التغذية. وحتى كانون الأول/ديسمبر 2020، استفاد 589 526 3 و041 592 2 متعلماً من الأغذية والحليب، على التوالي.

الحق في الحصول على التعليم

70- ما فتئ قطاع التعليم يحصل باستمرار على أكبر مخصصات في الميزانية بين جميع الوكالات الحكومية الوطنية، مما حافظ على إمكانية الحصول على التعليم العام وتقديمه كأولوية للفلبين.

الجدول 3

الميزانية السنوية لوزارة التعليم (2018-2022)

السنة	*الميزانية السنوية*
2018	552 552 689 000 بيزو فلبيني
2019	501 115 892 000 بيزو فلبيني
2020	521 350 651 000 بيزو فلبيني
2021	557 254 657 000 بيزو فلبيني
2022	592 695 781 000 بيزو فلبيني

71- وفي عام 2022، أطلقت وزارة التعليم خطة تطوير التعليم الأساسي المتوسطة الأجل لعام 2030 من أجل تنفيذ كل من التعليم النظامي (أي رياض الأطفال ومراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي) والتعليم غير النظامي (نظام التعلم البديل). وتتضمن خطة تطوير التعليم الأساسي الأهداف الإنمائية ذات الأولوية التالية:

(أ) التأكد من استيفاء جميع المتعلمين معايير التعلم في كل مرحلة من مراحل التعليم من رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر؛

(ب) زيادة فرص حصول الفئات التي تعيش في أوضاع الحرمان على التعليم لضمان تقديم خدمة جيدة شاملة للجميع على قدم المساواة؛

(ج) تمكين المتعلمين من اكتساب المهارات الحياتية والقدرة على التكيف؛

(د) زيادة تعزيز الرفاه العام للمتعلمين في بيئة تعلم إيجابية حيث يمارسون حقوقهم وينعمون بالسعادة مع إدراكهم مسؤولياتهم كأفراد وكأعضاء في المجتمع.

72- وتدعم الدولة، من خلال وزارة التعليم، قطاع التعليم الخاص من خلال التعاقد على الخدمات التعليمية، وبرنامج قسائم التعليم الثانوي، ودعم رواتب المعلمين.

73- ومنذ بداية الجائحة، ما فتئت الدولة تقدم، من خلال هيئة التعليم التقني وتنمية المهارات، طرائق بديلة للتدريب وجهاً لوجه مع مراعاة مختلف احتياجات الأفراد والصناعات والمجتمعات. وتقدم هيئة التعليم التقني وتنمية المهارات برامج منح دراسية لزيادة الإنصاف وإتاحة فرص الحصول على التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في جميع أنحاء البلد.

(أ) يوفر البرنامج المُقدَّم عبر الإنترنت التابع لهيئة التعليم التقني وتنمية المهارات للمتعلمين إمكانية الحصول على دورات عالية الجودة وشاملة ومفتوحة عبر الإنترنت في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني من أجل العمل، وكسب العيش، بل والتعلم مدى الحياة. وفي الفترة من عام 2017 إلى تموز/يوليه 2022، التحق بهذا البرنامج ما مجموعه 3,82 ملايين شخص، وقدَّم 150 دورة تدريبية مجانية عبر الإنترنت؛

(ب) يشمل المستفيدون من التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني الشعوب الأصلية، والعاطلين عن العمل، والشباب غير الملتحقين بالمدارس، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المسلوبة حريتهم، والنساء، والمتمردين العائدين ، والمتخلِّين عن تعاطي المخدرات، والعمال الفلبينيين في الخارج، من بين آخرين.

74- وتواصل الدولة جهودها المكثفة الرامية إلى زيادة التحاق الأطفال بالمدارس الإعدادية، والمدارس الثانوية، والجامعات والكليات الحكومية.

75- ومع نهوض نظام التعليم الأساسي في الدولة إثر التحديات التي واجهها بسبب الجائحة، فقد شهد زيادة تدريجية في عدد الملتحقين في السنوات الدراسية الثلاث الماضية، إذ بلغ عدد الملتحقين الحاليين ما يقرب من 28 مليوناً. وزاد عدد المدارس الخاصة التي تقدم فصولاً تعليمية للمرحلة الثانوية مع تنفيذ برنامج التعليم الثانوي. وعلاوة على ذلك، يُستفاد من الجامعات والكليات الحكومية والمحلية لتقديم التعليم الثانوي، الذي أصبح ممكناً بفضل برنامج القسائم المموَّل من الحكومة.

الجدول 4

الالتحاق بالتعليم الأساسي في السنوات الدراسية (2018-2022)

السنة الدراسية	*رياض الأطفال*	*المرحلة الابتدائية*	*المرحلة الإعدادية*	*المرحلة الثانوية*
2019-2018	2 409 782	13 265 259	8 320 627	3 022 841
2020-2019	2 044 745	13 287 961	8 503 650	3 194 035
2021-2020	2 055 635	12 595 169	8 339 391	3 236 827
2022-2021	2 181 189	12 796 802	8 757 957	3 824 713

76- وتسعى الدولة جاهدة إلى تعزيز التحاق الفتيات بمرحلتي التعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي وسط التحديات المرتبطة باستمرار الجائحة.

الجدول 5

الفتيات الملتحقات بمرحلتي التعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي في السنوات الدراسية 2018-2021

السنة الدراسية	*التعليم قبل الابتدائي*	*التعليم الابتدائي*
2019-2018	1 167 074	6 377 979
2020-2019	972 709	6 404 168
2021-2020	993 467	6 065 637

77- وتدعم الدولة، من خلال وزارة التعليم، تنفيذ نظام التعلم البديل بوصفه البرنامج الرئيسي لإدماج الفئات المهمشة والضعيفة في التعليم، مثل فقراء الحضر والريف، والشعوب الأصلية، والمساعدين المنزليين، والأشخاص ذوي الإعاقة. ويوفر نظام التعلم البديل تعليماً أساسياً كاملاً وعالي الجودة ومنصفاً وثقافياً يتكيف مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمتعلمين المستفيدين.

78- وبالمثل، زاد معدل الالتحاق بالكليات في الدولة، على الرغم من الجائحة.

الجدول 6

الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة 2018-2020

نوع مؤسسة التعليم العالي	*السنة الدراسية 2018-2019*	*السنة الدراسية 2019-2020*
حكومية	1 519 512	1 575 645
خاصة	1 693 030	1 832 780
المجموع	**3 212 542**	**3 408 425**

الحق في الحصول على الرعاية الصحية

79- إدراكاً من الدولة لأهمية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية المأمونة، فقد سنَّت قوانين بشأن ما يلي:

(أ) ضمان حصول الجميع على الخدمات الصحية، وخاصة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات؛

(ب) تكليف وزارة الصحة بتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك وسائل منع الحمل، لجميع الأشخاص في سن الإنجاب.

80- ومنذ عام 2016، بذلت الدولة، من خلال وزارة الصحة، جهوداً للحد من حالات الإجهاض غير المأمون ووفيات الأمهات من خلال توفير لوازم تنظيم الأسرة للنساء في سن الإنجاب، وإجراء استعراضات لوفيات الأمهات، ودمج تنظيم الأسرة في البرامج الصحية الأخرى.

81- وتضمن الدولة أيضاً، من خلال وزارة الصحة، إتاحة مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الجنسية والإنجابية أثناء حالات الطوارئ والكوارث في إطار مجموعة الصحة التابعة للهيكل الوطني للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها.

82- وللسماح بمواصلة الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في الأشهر الأولى من الجائحة في عام 2020، أصدرت وزارة الصحة مبادئ توجيهية "بشأن توفير خدمات تنظيم الأسرة باستمرار أثناء الحجر الصحي المجتمعي المعزز وتخصيص الأموال لشراء لوازم تنظيم الأسرة".

83- واعترافاً باحتياجات المراهقين في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، أطلقت وزارة التعليم، ووزارة الصحة، ولجنة السكان والتنمية برنامج التلاقي بين التثقيف الجنسي الشامل والصحة الإنجابية للمراهقين في عام 2021 في إطار استجابة الحكومة بأسرها لحمل المراهقات وقضايا الصحة الإنجابية الأخرى في صفوف الشباب. وأصدرت وزارة الصحة أيضاً المبادئ التوجيهية الصحية الشاملة للمراهقين في عام 2022، التي أوصت بالتدخل وبتقديم خدمات للمراهقين، من بينها التطعيمات ووسائل ولوازم تنظيم الأسرة.

84- ويُسترشَد بالرعاية الصحية أيضاً في النهج الشمولي للدولة إزاء حملة مكافحة المخدرات غير المشروعة.

(أ) يرد برنامج إعادة التأهيل المجتمعي في صميم مكون الرعاية الصحية للحملة، وتيسِّره شبكة من الخبراء المتطوعين داخل المجتمع تسمى شبكة إعادة التأهيل المجتمعي. وتتألف شبكة إعادة التأهيل المجتمعي من الأطباء وعلماء النفس والأطباء النفسيين والمعلمين والمستشارين التوجيهيين، من بين آخرين؛

(ب) طلبت هيئة المخدرات الخطرة، في قواعدها الموحَّدة المنقَّحة التي تحكم الحصول على خدمات العلاج وإعادة التأهيل الصادرة في عام 2019، أن تلتزم خدمات العافية والتعافي التي يقدمها برنامج إعادة التأهيل المجتمعي بالمبادئ التي حددها كلٌ من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووزارة الصحة؛

(ج) أعدَّت مؤسسة التأمين الصحي الفلبينية، في إطار ضمان الرعاية الطبية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، الحزمة الطبية لتطهير الجسم من السموم لضمان توفير الحد الأدنى من المعايير للتدخلات الطبية اللازمة للتعامل بمأمونية مع الأعراض الجسدية الحادة التي تظهر على المتعاطين عند الانقطاع عن المخدرات. وتغطي الحزمة رسوم الخدمات الطبية لتطهير الجسم من السموم، والاعتلالات المتزامنة (إن وُجدت)، والرسوم المهنية.

الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وجميع أفراد أسرهم (133-184 و185 و186 و187 و188 و189 و190 و191 و192 و193 و194 و195 و196 و197 و200) (133-251 و252 و253 و254)

حظر جميع أشكال الرق، والاتجار بالبشر

85- حافظت الفلبين على المرتبة الأولى وفقاً لتصنيف وزارة الخارجية الأمريكية نظراً إلى جهودها المستمرة في مكافحة الاتجار بالبشر من خلال الشراكات الثنائية والإقليمية والدولية منذ عام 2017 حتى الوقت الحاضر.

86- وسنَّت الدولة القانون الموسَّع لمكافحة الاتجار بالبشر لعام 2022 لمنح السلطات أدوات إضافية لمكافحة الاتجار بالبشر في مجال الإنترنت. ومن بين الأحكام الرئيسية لهذا القانون مساءلة "وسطاء الإنترنت" و"الوسطاء الماليين" الذين يسمحون، عن علم أو عن إهمال جسيم، باستخدام خدماتهم لغرض الترويج للاتجار بالبشر.

87- وتشترك وزارة العدل ووزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية في رئاسة المجلس المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار، الذي يعمل كهيئة تنسيق مركزية تضم 29 وكالة عضواً، من بينها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، التي ترصد جهود مكافحة الاتجار بالبشر وتشرف عليها. ويواصل المجلس المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار تنفيذ قانون مكافحة الاتجار بالبشر في أربعة مجالات مواضيعية، هي الوقاية، وحماية الضحايا، والملاحقة القضائية وإنفاذ القانون، وإقامة الشراكات والشبكات.

(أ) الوقاية:

'1' أدت التحقيقات المالية الموازية مع مجلس مكافحة غسل الأموال إلى شل الموارد المالية للمتاجرين؛

'2' يوجه قانون إغاثة الأطفال وحمايتهم في حالات الطوارئ لعام 2016 الوكالات الحكومية الوطنية ووحدات الحكم المحلي المعنية إلى زيادة التدابير الرامية إلى منع عمل الأطفال، والاتجار بهم، واستغلالهم في البغاء، والعنف العائلي؛

'3' ينص قانون الحماية الخاصة للأطفال في حالات النزاع المسلح لعام 2019، وهو قانون رائد على الصعيد العالمي، على المعاقبة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في حالات النزاع المسلح، وأعمال العنف الجنساني ضد الأطفال؛

'4' وُسِّع نطاق تنفيذ خط الاتصال 1343 التابع للمجلس المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار – وهو أول خط هاتفي ساخن مخصص لتلقي طلبات المساعدة والاستفسارات والإحالات من ضحايا الاتجار وأسرهم والجمهور والاستجابة لها – ليشمل خدمة الرسائل القصيرة والإبلاغ عبر الإنترنت.

(ب) الحماية:

'1' يُنفذ برنامج تعافي ضحايا الاتجار بالبشر وإعادة إدماجهم، وهو مجموعة شاملة من الخدمات المقدمة للناجين من الاتجار بالبشر، وأسرهم المباشرة، ومجتمعاتهم لتلبية الاحتياجات النفسية الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين من البرنامج من أجل إعادة إدماجهم في نهاية المطاف في أسرهم؛

'2' يأوي المركز المعني بالاتجار بالبشر الضحايا الذين أُنقذوا إيواءً مؤقتاً في انتظار الوثائق اللازمة لرفع قضايا الاتجار بالبشر. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى الوقت الحاضر، قُدمت المساعدة إلى ما مجموعه 579 ضحية من ضحايا الاتجار بالبشر؛

'3' يوفر برنامج التنسيق المعني بالشهود والضحايا لضحايا الاتجار بالبشر، الأمن والاتصالات والإرشاد بشأن إجراءات المحاكمات، والنقل من المحاكم وإليها؛

'4' يقدم مركز العمليات التابع للمجلس المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار المساعدة للشهود والضحايا فيما يتعلق بتحديد موقع الإدلاء بالشهادة ونقلهم وتوفير الأمن لهم في الطريق إلى المحكمة ذهاباً وإياباً وفي أثناء اجتماع تداول القضية أو المحاكمة.

(ج) الملاحقة القضائية وإنفاذ القانون:

'1' أدى التنفيذ الصارم لجهود مكافحة الاتجار بالبشر إلى انخفاض حالات الاتجار بالبشر في جميع أنحاء البلد من عام 2017 إلى النصف الأول من عام 2021؛

الجدول 7

تقرير الشرطة الوطنية الفلبينية عن حالات الاتجار في جميع أنحاء البلد (2017 – تموز/يوليه 2021)

حالات الاتجار بالبشر	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*تموز/يوليه 2021*
الاستغلال الجنسي	132	223	116	152	39
العمل القسري	58	39	6	9	0
الانخراط في أنشطة مسلحة	3	4	0	0	0
الرق	0	8	1	0	0
حالات أخرى (حالات اتجار مؤهلة)	41	26	28	0	0
المجموع	**234**	**300**	**151**	**161**	**39**

'2' أُنشئت أربع وعشرون (24) فرقة عمل لمكافحة الاتجار، تتألف من المدّعين العامين، ومسؤولي إنفاذ القانون، والأخصائيين الاجتماعيين، وموظفي الهجرة، وغيرهم من الموظفين في المطارات والموانئ البحرية، ويرأسها الآن مدّعون عامون متخصصون في التحقيق في قضايا الاتجار بالبشر، وتراكمها، ومقاضاة مرتكبيها، بالتنسيق مع وحدات إنفاذ القانون. وفي الفترة من عام 2017 إلى عام 2021، نفَّذ المجلس المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار 482 إدانة بالاتجار بالبشر و271 إدانة متعلقة بالاتجار بالبشر، أو ما مجموعه 753 إدانة؛

'3' استُخدمت استراتيجيات مقاضاة الأطفال لمنع تعرُّض الضحايا لصدمات من جديد:

- توجِّه فتوى الاتفاق التفاوضي لتخفيف العقوبة، الصادرة عن وزارة العدل في كانون الأول/ديسمبر 2019، المدّعين العامين في قضايا الاتجار بالبشر؛
- إجراء مقابلات معمّقة مسجلة بالفيديو كبديل لمثول الضحايا والشهود شخصياً أثناء إجراءات التحقيق؛
- استخدام الأدلة المالية والرقمية في إثبات القضايا المعروضة أمام المحاكم فيما يتعلق بالاتجار بالبشر والاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم عبر الإنترنت.

(د) إقامة الشراكات والشبكات:

'1' الفلبين دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول الأمم المتحدة لمنع الاتجار بالبشر وقمعه والمعاقبة عليه؛

'2' الفلبين دولة طرف أيضاً في أربع معاهدات/اتفاقيات متعددة الأطراف، هي: معاهدة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها (اتفاقية باليرمو)؛ والاتفاقية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية (اتفاقية بودابست)؛ واتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، التي يمكن استخدامها في طلب وتقديم المساعدة في التحقيق في قضايا الاتجار بالبشر ومقاضاة مرتكبيها؛

'3' بعد تصديق الفلبين على اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام 2017، صيغت خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الاتجار من أجل تعزيز مراقبة الحدود بين الدول الأعضاء، وتكثيف الجهود الرامية إلى مقاضاة مرتكبي الاتجار، وتعزيز التعاون الإقليمي.

العمال المهاجرون

88- سنَّت الفلبين قانوناً في كانون الأول/ديسمبر 2021 لإنشاء وزارة العمال المهاجرين، مما يؤكد التزام الدولة المستمر بتعزيز وحماية حقوق العمال المهاجرين ورفاههم. ودعا القانون كذلك إلى ترشيد وظائف الوكالات الحكومية المشاركة في العمالة في الخارج وهجرة اليد العاملة، وحثَّ الحكومة على تخصيص الأموال. ولزيادة تعزيز رفاه الفلبينيين في الخارج، أبرمت الفلبين عدداً من الاتفاقيات الثنائية بشأن العمالة مع البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من المهاجرين الفلبينيين، وخاصة دول الخليج، وتُواصل دعم الإصلاحات والمبادرات العمالية التي تطرحها دول الخليج، وتدعو بقوة إلى إلغاء نظام الكفالة.

89- وأطلقت الدولة، من خلال وزارة العمل والعمالة، خطة العمل الوطنية بشأن التوظيف العادل والأخلاقي في عام 2021 لتعزيز وتقوية التدابير والسياسات المعمول بها بشأن نشر العمال الفلبينيين في الخارج من خلال عمليات التوظيف الأخلاقية.

90- وتقدم الدولة باستمرار، من خلال هيئة التعليم التقني وتنمية المهارات، مساعدات مختلفة للعمال الفلبينيين في الخارج، مثل خدمات التدريب والتقييم، لا سيما أثناء الأزمات.

(أ) خدمات مجانية للعمال الفلبينيين في الخارج تتعلق بالتقييم ومنح الشهادات من خلال برنامج التقييم في الخارج. وفي الفترة من عام 2019 إلى أيلول/سبتمبر 2021، استفاد 538 46 من العمال الفلبينيين في الخارج من المساعدة التي قدمتها هيئة التعليم التقني وتنمية المهارات في شكل تدريب على اكتساب المهارات؛

(ب) برنامج *Abot Lahat ang* OFWs (مساعدة أكبر عدد ممكن من العمال الفلبينيين في الخارج)، وهو برنامج رائد يركز على تعزيز مهارات العمال الفلبينيين في الخارج ومُعاليهم الذين أُعيدوا إلى أوطانهم في بداية الجائحة وإعادة تجهيزهم؛

(ج) التسجيل الإلكتروني للعمال الفلبينيين في الخارج العائدين في برامج المنح الدراسية التابعة لهيئة التعليم التقني وتنمية المهارات من خلال تطبيق الهيئة على الهاتف المحمول وموقعها الإلكتروني؛

(د) برنامج إعادة إدماج العمال الفلبينيين في الخارج من خلال إكساب المهارات وريادة الأعمال، وهو شراكة بين هيئة التعليم التقني وتنمية المهارات، وإدارة رعاية العمال في الخارج، ومركز التدريب التجاري الفلبيني، وشركة كوكا-كولا الفلبين، تقدم للعمال الفلبينيين في الخارج العائدين دورة تدريبية عبر الإنترنت تمكّنهم من تحويل أفكارهم التجارية إلى خطط عمل؛

(هـ) مركز الخدمات الشاملة للعمال الفلبينيين في الخارج الذي تديره هيئة التعليم التقني وتنمية المهارات، والإدارة الفلبينية للعمالة في الخارج، وغيرها من الوكالات الحكومية الوطنية بهدف معالجة الطلبات المتعلقة بالتوظيف للعمال الفلبينيين في الخارج معالجةً فعّالة؛

(و) مكاتب *Malasakit* (الرعاية) في المطارات لتقديم المساعدة في التدريب على اكتساب المهارات للعمال الفلبينيين في الخارج العائدين أو الذين أُعيدوا إلى أوطانهم؛

(ز) مكاتب العمال الفلبينيين في الخارج الموجودة في مكاتب الأقاليم والمقاطعات التابعة لهيئة التعليم التقني وتنمية المهارات لمعالجة جميع شواغل العمال الفلبينيين في الخارج.

زاي- حماية حقوق الفئات الضعيفة - عام (133-30 و31 و32 و255)

91- تكفل الدولة حصول الفئات الضعيفة على التعليم من خلال قنوات مختلفة، أي التعليم الأساسي النظامي، ونظام التعلم البديل، والتعليم العالي، والتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني الذي يلبي احتياجات مختلف الفئات من المهارات، مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في فقر والشعوب الأصلية.

92- وأطلقت الدولة، من خلال اللجنة الفلبينية المعنية بالمرأة، جدول الأعمال التشريعي ذا الأولوية للمرأة الذي يسعى إلى تعديل الأحكام التمييزية في القوانين السارية والمضي قدماً في اعتماد تشريعات جديدة تعزز حقوق المرأة وتمكنها. وفي هذا الصدد، تنشر اللجنة الفلبينية المعنية بالمرأة بانتظام مواد إعلامية وتثقيفية واتصالية بشأن نوع الجنس والتنمية، وحقوق المرأة، والأحكام البارزة في القوانين ذات الصلة بالمرأة.

93- وتوفر الدولة، من خلال الهيئة الفلبينية للإحصاءات، ترتيبات تيسيرية معقولة للفئات الضعيفة لتسجيلها في نظام تحديد الهوية الفلبيني. وعلاوة على ذلك، وضعت الهيئة الفلبينية للإحصاءات واللجنة الفلبينية المعنية بالمرأة، بصفتهما رئيسين مشاركين للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات الجنسانية وإحصاءات الأطفال والشباب، المبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء قاعدة بيانات نوع الجنس والتنمية للوكالات الحكومية لتمكين تلك الوكالات من وضع قواعد بيانات نوع الجنس والتنمية الخاصة بها لربطها بالهيئة الفلبينية للإحصاءات واللجنة الفلبينية المعنية بالمرأة.

94- وتُعد الفلبين أول بلد في آسيا وواحدة من البلدان القليلة في العالم التي تعترف قانوناً بحقوق الشعوب الأصلية من خلال قانون حقوق الشعوب الأصلية لعام 1997، الذي أصبح نموذجاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية لعام 2007. ويوفر قانون حقوق الشعوب الأصلية الحماية لحقوق أكثر من 14 مليون شخص من السكان الأصليين الذين يشكلون نحو 13 في المائة من مجموع سكان البلد.

95- وفي إطار الجهود الرامية إلى ضمان حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي من خلال قانون حقوق الشعوب الأصلية، تصدر الدولة شهادات ملكية أملاك الأجداد للاعتراف رسمياً بحقوق الشعوب الأصلية في حيازة وملكية أملاك أجدادهم على النحو المحدد والمبين وفقاً للقانون.

(أ) في عام 1998، أصبحت الفلبين أول بلد في العالم يعترف بحق الشعوب الأصلية في أراضي الأجداد ومياههم، إذ منحت شهادة ملكية أملاك الأجداد لمجتمع تاغبانوا الثقافي الأصلي في جزيرة كورون، والتي تغطي أكثر من 000 22 هكتار من الأرض والبحر؛

(ب) وحتى الآن، سُجلت ملكية أكثر من 5,7 ملايين هكتار من الأراضي والمياه، أو قرابة سدس البلد، باسم الشعوب الأصلية حسب الأصول، ويشمل ذلك تسجيل 257 من شهادات ملكية أملاك الأجداد وشهادات ملكية أراضي الأجداد استفاد منها 1,3 مليون من أصحاب حقوق الشعوب الأصلية. ويجري حالياً تجهيز 212 شهادة أخرى من شهادات ملكية أملاك الأجداد و171 شهادة أخرى من شهادات ملكية أراضي الأجداد؛

(ج) تصدر الدولة شهادات ملكية أراضي الأجداد للاعتراف رسمياً بحقوق الشعوب الأصلية في أراضي أجدادهم.

96- وفي آب/أغسطس 2018، أصدرت اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية مبادئها التوجيهية المنقَّحة بشأن صياغة خطط التنمية المستدامة لأملاك الأجداد وحمايتها. واعتباراً من عام 2019، صيغت 175 خطة من خطط التنمية المستدامة لأملاك الأجداد وحمايتها ويجري تنفيذها، لفائدة ما يقرب من 000 700 شخص من السكان الأصليين في جميع أنحاء البلد.

97- وتحدد خطة العمل الفلبينية للمسنين الاستجابات المعززة بشأن مختلف القضايا الرئيسية المتصلة بشيخوخة السكان، وتضع تصوراً لمجتمع يتمكَّن فيه المسنون من عيش شيخوخة نشطة. وتضع خطة العمل الفلبينية للمسنين، باعتبارها الخطة المتوسطة الأجل للمسنين، سياسات واستراتيجيات وآليات وبرامج ومشاريع تكفل احترام حقوق المسنين، وتلبية احتياجاتهم ومعالجة شواغلهم، والاعتراف بهم كمشاركين نشطين في بناء الأمة.

98- وسنَّت الدولة قانون المعمرين لعام 2016، وأنشأت بموجب القانون اللجنة الوطنية للمسنين في عام 2018. وكلاهما تدبيران يعززان، على وجه التحديد، رفاه المسنين الفلبينيين القائم على الحقوق والاحتياجات.

99- وقد تصدت الدولة لمشكلة التشريد الداخلي بسبب العنف والإرهاب المتطرفَين، وتحديداً في الحصار الذي دام خمسة أشهر لمدينة مراوي في ميندناو الذي فرضته جماعتا أبو سياف وموتي الإرهابيتان مجتمعتين.

(أ) عملاً بالأمر الإداري الرئاسي رقم 03، الذي أنشأ فرقة العمل بانغون (رايز) مراوي، حققت الدولة التعافي الكامل لما مجموعه 170 77 أسرة متضررة من الحصار وأعادتها إلى الحياة الطبيعية؛

(ب) نفذت الدولة، من خلال وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، حزمة الدعم العائلي المؤقت للقرى الأكثر تضرراً. وتشمل تلك الحزمة المساعدة النقدية والدعم لكل من الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية للأسر المذكورة من أجل تعافيها وإعادة تأهيلها؛

(ج) في إطار نهج الدولة لإعادة التوطين الدائم للمشردين داخلياً، أُقيم نحو 475 مأوى أساسياً في 13 بلدة أو قرية في المدينة.

100- وتُعد التدخلات النفسية الاجتماعية وتدخلات زيادة الموارد هي التدخلات المعيارية التي تقدمها الدولة لضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري، مثل الأعاصير والفيضانات والنزاع المسلح والحرائق والتشريد. وتشمل زيادة الموارد الغذاء والنقل والاستشفاء والأدوية والمساعدة في توفير المأوى لأصحاب المنازل المتضررة. وفيما يتعلق بتوفير المأوى، خصصت الدولة، من خلال برنامج المساعدة في توفير المأوى الأساسي الذي تنفذه وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، تمويلاً لأكثر من 478 8 وحدة إيواء لأسر ضحايا الكوارث اعتباراً من عام 2018.

حاء- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (133-126 و209 و227 و228)

101- تبذل الفلبين جهوداً حثيثة للقضاء على التمييز، ولا سيما العنف ضد المرأة.

102- وتنفذ الدولة الخطة الاستراتيجية الوطنية للدعوة والاتصال 2017-2022 كما وضعها المجلس المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد المرأة والطفل. وتحدد الخطة الهدف والقضايا ذات الأولوية والمؤشرات والغايات والاستراتيجيات اللازمة للقضاء على العنف ضد المرأة.

103- ولدى وحدات الحكم المحلي في الدولة لجان محلية معنية بمكافحة الاتجار بالبشر والعنف ضد المرأة والطفل في المدن والبلدات (القرى) في جميع أنحاء البلد تعمل كأول المستجيبين . وأنشأت وحدات الحكم المحلي أيضاً مجالس محلية لحماية الأطفال ومكاتب محلية معنية بالعنف ضد المرأة. ولضمان اضطلاع المجالس المحلية لحماية الأطفال بوظائفها، أصدرت وزارة الداخلية والحكم المحلي مبادئها التوجيهية الشاملة لإنشاء المجالس المحلية لحماية الأطفال وتعزيزها ورصدها في نيسان/أبريل 2021.

104- وتواصل منظمة الشرطة الوطنية في الدولة جهودها من أجل: أ) تعظيم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر معلومات مراعية للاعتبارات الجنسانية وملائمة للأطفال بشأن المخاطر المتعلقة بكوفيد-19 وتدابير الحماية؛ ب) ضمان قدرة موظفي مكاتب حماية المرأة والطفل على تلقي الشكاوى وبلاغات الحوادث المُرسَلة عبر الإنترنت والردّ عليها؛ ج) تكثيف حملات التحقيق والتوعية المناهضة للاستغلال الجنسي للنساء والأطفال عبر الإنترنت؛ د) تعزيز حضورها الإعلامي على شبكة الإنترنت من خلال فريق مكافحة الجرائم الإلكترونية والأفرقة المعنية بوسائل التواصل الاجتماعي التابعة لمركز حماية المرأة والطفل؛ هـ) إنشاء خطوط هاتفية ساخنة على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع على الصعيد الوطني.

105- وأصـــدرت منظمة الشـــرطة الوطنية دليل المحققين في مكاتب حماية المرأة والطفل للمحققين في حالات العنف ضـــد المرأة والطفل والعنف الجنســـاني وللأشـــخاص الذين يعتبرون أول المســـتجيبين لتلك الحالات. ويوجه الدليل إجراء التحقيقات في القضايا وتراكمها مع مراعاة حقوق الضحايا ومنع معاودة الإيذاء.

106- وسنَّت الدولة قانون الأماكن المأمونة لعام 2019 الذي يعاقب على التحرش الجنسي القائم على النوع الاجتماعي المرتكَب في الأماكن العامة، ومن بينها المؤسـسـات التعليمية أو التدريبية وأماكن العمل والفضاء الإلكتروني. وأصدرت وزارة الداخلية والحكم المحلي واللجنة الفلبينية المعنية بالمرأة مبادئ توجيهية مشتركة لضمان تنفيذ القانون وصولاً إلى المستوى المحلي.

107- وتدعم خطة الدولة المحدَّثة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2019-2025 السنة المتبقية من خطة التنمية الفلبينية المحدَّثة 2017-2022 والســـنوات المتبقية من الخطة الفلبينية للتنمية المراعية للمنظور الجنساني 1995-2025 وتتماشى معهما.

108- وتتضـمن خطة المسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة إجراءات اسـتراتيجية من شـأنها: أ) تلبية الاحتياجات المتغيرة للنساء والفتيات بسبب جائحة كوفيد-19 والتوافق مع الأولويات المحدَّثة لخطة التنمية الفلبينية 2017-2022؛ ب) تقريب البلد من تحقيق الرؤية الطويلة الأجل للخطة الفلبينية للتنمية المراعية للمنظور الجنساني بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ ج) حماية المكاسب التي تحققت في اتجاه الإدماج والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ د) الاستجابة للدعوة إلى العمل التي وجهها المجتمع المدني والمجتمع الإنمائي في الفلبين إلى اللجنة الفلبينية المعنية بالمرأة لتقود نهجاً يشـمل الحكومة بأسـرها لتعميم المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات في جهود التعافي والقدرة على الصمود.

109- واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2021، أصبحت الخطوط الهاتفية الساخنة المخصصة لقضايا العنف ضد المرأة في 17 منطقة من مناطق موجودة على الصفحات الإقليمية لوكالة الاستعلامات الفلبينية على فيسـبوك، ويمكن الوصـول إليها من خلال الموقع الإلكتروني للجنة الفلبينية المعنية بالمرأة. وقد أدت هذه الخطوط السـاخنة الإقليمية إلى زيادة وعي الضـحايا والناجيات بتوفر الخدمات المتعلقة بالعنف ضـد المرأة في المناطق المحلية التي يعشن فيها، وشجعت النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف على التماس المساعدة.

110- وسـنَّت الدولة أيضـاً قوانين وأصـدرت سـياسـات لضـمان عدم حدوث التمييز والتحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي في مكان العمل، وذلك على النحو التالي:

(أ) قانون إطالة مدة إجازة الأمومة لعام 2019 الذي يقضـــي بإطالة مدة إجازات الأمومة إلى 105 أيام، مع خيار التمديد لمدة 30 يوماً إضـــافية من دون أجر، ومنح 15 يوماً إضـــافياً للأمهات اللاتي يعشن بمفردهن؛

(ب) الأمر الصادر عن وزارة العمل والعمالة في عام 2017 لمعالجة مشاكل السلامة والصحة في أماكن العمل الناشئة عن ارتداء أحذية نسائية عالية الكعب و/أو الوقوف لفترات طويلة أثناء العمل؛

(ج) الفتوى الصـادرة عن وزارة العمل والعمالة عام 2019 التي تقدم مبادئ توجيهية بشـأن حســـاب فرق الأجور للعاملات أثناء إجازة الأمومة ومعايير الإعفاء، وفقاً لقانون إطالة مدة إجازة الأمومة لعام 2019؛

(د) إصـــدار رئاســـي في عام 2021 يقدم مبادئ توجيهية بشـــأن جمع البيانات المتعلقة بحالات التحرش الجنســـي القائمة على النوع الاجتماعي والشـــكاوى المقدمة إلى وزارة العمل والعمالة والوكالات الملحقة بها والإبلاغ عنها وإدارتها.

طاء- اتفاقية حقوق الطفل (133-125 و233 و234 و235 و236 و237 و240 و241 و245 و249)

111- تواصل الدولة بذل الجهود الرامية إلى حماية الأطفال من العنف وجميع أشكال الاعتداء و/أو الاستغلال الجنسي أو الاقتصادي وتكثيف تلك الجهود. ووجهت الفلبين دعوة إلى المقرر الخاص المعني ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً لزيارة البلد، وتعكف على التحضير لتلك الزيارة في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022.

112- ويشرف المجلس المشترك بين الوكالات لمكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية على تنفيذ قانون مكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية لعام 2009.

(أ) أطلق المجلس المشترك بين الوكالات لمكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية حملات توعية عبر الإنترنت، مثل مشروع #StopChildPornPh في عام 2016، الذي مكّن أصحاب المصلحة من تحديد حوادث استغلال الأطفال في المواد الإباحية والإبلاغ عنها على شبكة الإنترنت وخارجها. وفي بداية الجائحة في عام 2020، نشر المجلس أيضاً بطاقات عبر وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي بالاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم عبر الإنترنت؛

(ب) أعدَّ المجلس وحدة تدريبية عن الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم عبر الإنترنت لتوجيه تدريب مقدمي الخدمات، والجهات المسؤولة، والقائمين على الرعاية الأولية، والأطفال. وأعقب ذلك سلسلة من الدورات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين، وموظفي إنفاذ القانون، ومسؤولي المدارس.

113- وتهيّئ الدولة حيّزاً آمناً للأطفال على الإنترنت من خلال سياسة حماية الأطفال على الإنترنت الصادرة عن وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تمتثل لقانون الوصول المجاني إلى الإنترنت في الأماكن العامة الذي يكلف الوزارة بوضع معايير وآليات لحماية الأطفال من جميع الأضرار على شبكة الإنترنت.

114- وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بمسألة الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم عبر الإنترنت، أنشأت الدولة الآليات التالية:

(أ) فريق مركّب ومشترك بين الوكالات للعمل السريع يتألف من وزارة العمل والعمالة، ووزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، ووكالات إنفاذ القانون الأخرى للكشف عن الأطفال العاملين في ظروف عمل خطرة واستغلالية ورصدهم وإنقاذهم. وفي الفترة من عام 2014 إلى عام 2020، أغلقت وزارة العمل والعمالة بشكل دائم قرابة 34 مؤسسة أقحمت 78 قاصراً في عروض فاحشة أو بذيئة؛

(ب) مركز الرصد الإلكتروني للاتجار بالبشر الذي تديره وزارة العدل، وهو مجهّز بأحدث الأدوات والبرامج لمعالجة نقص البيانات الموثوقة التي تمكِّن من القبض على مرتكبي الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم عبر الإنترنت، ويقوم على تشغيله موظفون مدرَّبون في مجال إنفاذ القانون؛

(ج) مشروع "eProtectKids"، أول خط إنترنت ساخن عالمي في البلد لمناهضة المواد المتعلقة بالاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم عبر الإنترنت، وهو مشروع مشترك أطلقه في عام 2021 كلٌ من مركز التنسيق والتحقيق في الجرائم الإلكترونية والرابطة الدولية لخطوط الإنترنت الساخنة؛

(د) التحقيقات الحاسوبية التي يجريها مركز حماية المرأة والطفل التابع للشرطة الوطنية الفلبينية بالتنسيق مع فريق مكافحة الجرائم الإلكترونية التابع للشرطة الوطنية الفلبينية وغيرهما من وكالات إنفاذ القانون لتحديد المشتبه في استخدامهم الإنترنت لإغراء الشباب و/أو إكراههم على ممارسة البغاء وإلقاء القبض عليهم؛

(هـ) صفحة Aleng Pulis (الشرطة الحنون) على فيسبوك التابعة لوحدة حماية المرأة والطفل من الجرائم الإلكترونية، والتي تديرها محققات ماهرات على الإنترنت لتعزيز الوعي من خلال بطاقات وسائل التواصل الاجتماعي والرسوم البيانية، والردّ على جميع الاستفسارات والشكاوى الواردة عبر المنصة؛

(و) وصول وحدة حماية المرأة والطفل من الجرائم الإلكترونية إلى مشروع Arachnid، الذي نتج عن التعاون مع المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية الوطنية المعنية برفاه الأطفال. وهذا المشروع عبارة عن منصة عبر الإنترنت قادرة على التفتيش على الإنترنت وبدء طلب إزالة المواد الإباحية التي تنطوي على أطفال.

115- وفيما يلي القوانين التي سُنَّت والسياسات التنفيذية الصادرة التي تعزز التزام الدولة بحماية حقوق الأطفال:

(أ) قانون المواد المتعلقة بمكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم عبر الإنترنت وتلك المتعلقة بمكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال أو استغلالهم جنسياً لعام 2022؛

(ب) قانون ينص على تعزيز الحماية من الاغتصاب والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وزيادة السن التي يُحدَّد على أساسها ارتكاب اغتصاب القاصرين (2022)؛

(ج) قانون يجرّم تيسير زواج الأطفال وإضفاء الطابع الرسمي عليه، وكذلك تعايش شخص بالغ مع طفل خارج إطار الزواج (2021)؛

(د) قانون إغاثة الأطفال وحمايتهم في حالات الطوارئ لعام 2016؛

(هـ) الأمر الصادر عن وزارة العمل والعمالة لعام 2016 بشأن إصدار مبادئ توجيهية بخصوص تقييم وتحديد الأعمال الخطرة في توظيف الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً؛

(و) قانون الحماية الخاصة للأطفال في حالات النزاع المسلح لعام 2019؛

(ز) الأمر التنفيذي لعام 2019 الذي يضفي الطابع المؤسسي على المجلس الوطني لمكافحة عمل الأطفال لرفع مستوى تنفيذ البرنامج الفلبيني لمكافحة عمل الأطفال.

116- وتنفذ الدولة، من خلال وزارة العمل والعمالة، آلية Sagip Batang Manggagawa (إنقاذ الأطفال العاملين)، التي تستخدمها وزارة العمل والعمالة، ووزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، ووكالات إنفاذ القانون للكشف عن الأطفال العاملين في ظروف عمل خطرة واستغلالية ورصدهم وإنقاذهم. وفي الفترة من عام 2016 إلى حزيران/يونيه 2022، أجرت أفرقة العمل السريع في آلية "إنقاذ الأطفال العاملين" 77 عملية إنقاذ وأنقذت 253 طفلاً. وخلال الفترة نفسها، أغلقت وزارة العمل والعمالة ما مجموعه 21 مؤسسة.

117- وفي الفترة من عام 2018 إلى تموز/يوليه 2022، قامت الدولة، من خلال وزارة العمل والعمالة، بتصنيف 204 537 من الأطفال العاملين وإحالة 038 523 منهم للتدخلات المناسبة. وخضع نحو 569 117 من الأطفال العاملين لهذه التدخلات، وأُبعد قرابة 121 113 من الأطفال العاملين من بيئة عمل الأطفال.

118- وبدأت وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية تنفيذ مشروع مكاتب المساعدة الاستراتيجية للإعلام والتعليم وتوفير سُبل العيش وغيرها من التدخلات التنموية لمكافحة عمل الأطفال على الصعيد الوطني في تموز/يوليه 2021. وركّز هذا المشروع على انتشال الأطفال من أسوأ أشكال عمل الأطفال، وتعزيز الجهود المبذولة على المستوى المحلي من خلال إنشاء مكاتب مساعدة في البلدات (القرى)، وإنشاء سجل محلي بشأن عمل الأطفال، والقيام بأنشطة الدعوة وبناء القدرات.

119- ويستفيد الأطفال ذوو الإعاقة أيضاً من التغطية الصحية التي يوفرها قانون وُضع في عام 2019 يوفر تغطية إلزامية من جانب مؤسسة التأمين الصحي الفلبينية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة.

ياء- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (133-247 و248)

120- تواصل الفلبين بذل الجهود لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال سياسات تعود بالنفع على هذه الفئة.

(أ) خضع الميثاق الأعظم للأشخاص ذوي الإعاقة لعدة تعديلات في السنوات العشر الماضية لضمان الاستجابة والمواءمة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ب) قدم المجلس الوطني لشؤون الإعاقة، من خلال مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في منتديات السياسات والاجتماعات التشاورية، ورقات موقف وشارك في اجتماعات مداولات لسن قانون يوسع نطاق مزايا وامتيازات الأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون آخر بشأن التغطية الصحية الإلزامية من جانب مؤسسة التأمين الصحي الفلبينية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة.

121- قادت الدولة، من خلال أمانة اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، أول مؤتمر قمة فلبيني لإمكانية الوصول في تموز/يوليه 2019 وقد حدد المؤتمر مشاكل في تفعيل المعايير الدنيا لإمكانية الوصول في المجالات الأساسية التالية: الصحة، والتعليم، والتوظيف، والبنية التحتية، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(أ) جمع مؤتمر القمة المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمنظمات المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة، ومسؤولي شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في وحدات الحكم المحلي، والشركات المناصرة للعمالة الشاملة، وممثلي الوكالات التنفيذية. وأُحيلت التوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة إلى الوكالات التنفيذية المختصة لاتخاذ إجراءات بشأنها.

122- ودخلت أيضاً قوانين وإصدارات مختلفة حيز التنفيذ لتوسيع نطاق توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة، على النحو التالي:

(أ) قانون لغة الإشارة الفلبينية لعام 2018 الذي يفرض استخدام لغة الإشارة الفلبينية في المدارس، ووسائل البث الإعلامي، وأماكن العمل. ويعيّن القانون أيضاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لرصد الامتثال للقانون ذاته، بصفتها عضواً في المجلس المشترك بين الوكالات؛

(ب) المذكرة التعميمية الصادرة عن وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2017 التي تحدد المعيار الفلبيني لتيسير وصول مجموعة واسعة من الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المحتوى الشبكي؛

(ج) إلزام المناطق بتخصيص نسبة 1 في المائة من أموال "البرنامج المتكامل لسُبل العيش والتوظيف في حالات الطوارئ" للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي الفترة من عام 2018 إلى الربع الثاني من عام 2022، قُدمت مساعدات إلى ما مجموعه 159 6 شخصاً من ذوي الإعاقة، منهم 995 2 امرأة، في إطار البرنامج المتكامل لسُبل العيش، بموجب منحة صدرت بإجمالي 090,00 435 63 بيزو فلبيني.

123- وتكفل الدولة تخصيص أموال كافية للبرامج والخدمات المتصلة بالإعاقة. وتشدد المبادئ التوجيهية لإعداد الميزانية الوطنية السنوية على ضرورة أن تعالج الدولة الشواغل المتعلقة بإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وتنقلهم وسلامتهم ورفاههم امتثالاً للميثاق الأعظم للأشخاص ذوي الإعاقة وغيره من القوانين والإصدارات ذات الصلة.

124- وتحتفل الدولة سنوياً بالأسبوع الوطني للوقاية من الإعاقة وإعادة تأهيل الأشخاص الذين تعرضوا لذلك، عملاً بالإعلان الرئاسي لعام 1979، لزيادة الوعي الوطني باستمرار بالتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة وتحفيز اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره للتصدي لهذه التحديات.

رابعاً- التوصيات المنفَّذة بالكامل التي أُحيط بها علماً أو رُفضت

بشـــأن البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والســياســية (133-76 و77 و78 و79 و80 و81 و82 و83 و84 و85 و86 و87 و88 و89 و90 و91 و92 و93 و94 و95 و96 و97 و98)

125- لم تصدر الدولة أي قانون يفرض عقوبة الإعدام أو عقوبة الموت.

بشأن الإبقاء على السن الدنيا للمسؤولية الجنائية (133-161 و162 و163 و164 و165 و166 و167 و168 و169)

126- تُبقي الدولة على السن الدنيا للمسؤولية الجنائية عند 15 عاماً.

التوصيات الأخرى

127- سنَّت الدولة قانوناً في آذار/مارس 2022 يرفع سن قبول المعاشرة الجنسية إلى 16 عاماً.

128- وأودعت الفلبين صك الانضمام إلى اتفاقية عام 1961 المتعلقة بخفيض حالات انعدام الجنسية في آذار/مارس 2022. وبالإضافة إلى التزام الفلبين بإنهاء حالات انعدام الجنسية، فقد سنَّت أيضاً قانون الاعتراف بالأطفال اللقطاء وحمايتهم لعام 2022.

129- وأودعت الفلبين صـــك تصـــديقها على معاهدة تجارة الأســـلحة لدى الأمم المتحدة في نيويورك في 24 آذار/مارس 2022، وهي أول دولة عضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تفعل ذلك.

خامساً- حقوق الإنسان المتضاربة كشاغل ناشئ في حيّز مدني ممكَّن

130- يوجد في الفلبين حيّز مدني قوي ونابض بالحياة يفتح المجال لعمل أكثر من 000 60 منظمة من المنظمات غير الحكومية المعنية بالقضـــايا والدعوة، فضـــلاً عن بيئة حرة ومزدهرة لوســـائل الإعلام الرئيسية ووسائل التواصل الاجتماعي، لذا يشار إلى اتجاه ناشئ يتمثل في ظهور خلافات في المناقشات المتعلقة بحقوق الإنســـان نتيجة لتعارض مواقف المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان بشأن قضية معينة. وفيما يلي بعض القضايا التي تثير خلافاً شديداً:

(أ) التخلص من بلاء المخدرات غير المشروعة والإرهاب كحق من حقوق الإنسان، والتزام الدولة بتعزيز هذا الحق وحمايته وإعماله؛

(ب) الدفاع عن حقوق الإنســـان كحق مكفول فقط لأولئك الذين لا يدعون إلى التطرف العنيف أو يلجأون إليه لإصلاح المجتمع؛

(ج) التقييم المتســـاوي لإعمال الدولة الحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها حقوق فئات معينة، كما كان الحال دائماً فيما يخص الحقوق المدنية والسياسية.

131- وعلى غرار التضارب في خطاب حقوق الإنسان، يوجد تضارب مماثل في توصيات الاستعراض الدوري الشامل، بمعنى أن توصية الكرسي الرسولي، الواردة في البند رقم 133-99، التي تدعو إلى حماية

حق الإنسان في الحياة منذ الحمل تتعارض مع توصيات هولندا، على النحو الوارد في البند رقم 133-232، التي تسعى إلى السماح بالإجهاض وإلغاء تجريم أفعال إنهاء الحياة في رحم الأم.

132- وتلاحظ الدولة كذلك أن هذا التضـــارب في الحقوق يتجلّى في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية نفسه في أربعة حقوق على الأقل، وهي المواد 18 و19 و21 و22، التي تقّر بضرورة تقييد بعض حقوق الإنسان للفرد لحماية حقوق الإنسان لفرد آخر وحرياته وسمعته.

133- وتثني الدولة على لجنة أونتاريو لحقوق الإنسان لإعدادها دراسة رائدة عن مسألة "حقوق الإنسان المتضاربة". غير أن تلك الدراسة تتطلب مزيداً من التوضيح، خاصةً وأنها تتعلق بمعاهدات الأمم المتحدة الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.

134- وبالنظر إلى حداثة هذه الظواهر، ترغب الفلبين في التعاون مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الدول الأعضـاء في الأمم المتحدة ذات الأوضـاع المماثلة، لتبادل المعرفة والوعي في توضـيح هذه الاتجاهات الناشئة.

135- وإذ تدرك الفلبين تماماً دورها كجهة مسؤولة ضامنة لحقوق الإنسان، ستواصل توفير منصات يسـهل الوصـول إليها ودعاة إلى الحوار، لا سـيما بين منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنســان الذين لديهم آراء مختلفة ، مع اعتبار منصـــات الحوار هذه واحدة من طرائق عدة للتعامل مع "حقوق الإنسان المتضاربة".

سادساً- الالتزامات المستمرة

136- يظل التزام الدولة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتواصلها المفتوح والبنّاء بشأن هذه المعايير نفسها مع الهيئات العالمية، ولا سيما الأمم المتحدة، قوياً وحيوياً.

(أ) تُعزَّز الضمانات الدستورية للدولة بالتزاماتها المنصوص عليها في المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها الفلبين، وبتوجيهات آليات الأمم المتحدة الرئيسية لحقوق الإنسان، مثل الاستعراض الدوري الشامل؛

(ب) يسترشد التنفيذ الجاري لبرنامج الأمم المتحدة المشترك بهذا الالتزام نفسه.

137- وسيكون نهوض الدولة المستمر بحقوق الإنسان مستنيراً دائماً بمشاركة شعبها في العملية. وتفخر الفلبين بكونها تمارس ديمقراطية من أكثر الديمقراطيات حيوية في العالم، والتي يمكن قياسها بمدى حسن ممارسة شعبها حرياته واحترام حقوقه وحمايتها وإعمالها.

138- وستواصل الدولة دفاعها عن حقوق الإنسان في ظل نظام حكم ديمقراطي.

(أ) في ظل الإدارة الجديدة للرئيس فرديناند ماركوس الابن، الذي فاز في الانتخابات الرئاسية في أيار/مايو 2022 بأغلبية ساحقة بلغت 55,8 في المائة، أو 31 مليون صوت من أصل 55,5 مليون صـــوت، فإن التقدم في التنمية الاجتماعية الاقتصـــادية القائمة على العدالة الاجتماعية يثري بيئة حقوق الإنسان في بلدنا؛

(ب) مثلما فاز الرئيس في إطار برنامج يدعو إلى الوحدة، يجب ممارسة حقوق الإنسان في هذا الفصل الجديد من تاريخ الفلبين بالطريقة نفسها – حكومة تعمل بالتكاتف مع الشعب.